

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

# التقرير السنوي ٢٠١٦



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية  
مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل  
في ١٢ دولة عربية.

الاتصال:

ص.ب.: ١٤/٥٧٩٢

مزرعة ٢٠٧٠ - ١١٠٥

بيروت ، لبنان

هاتف: ٣٦٦ ٣١٩ ١ ٠٩٦١

فاكس: ٦٣٦ ٨١٥ ١ ٠٩٦١

ساعات العمل:

الاثنين - الجمعة

٩:٠٠ صباحاً - ٤:٠٠ مساءً بتوقيت بيروت GMT+٢

<http://www.annd.org>

<https://www.facebook.com/www.annd.org>

<https://twitter.com/ArabNGONetwork>

<https://www.youtube.com/user/ANNDmedia>

WWW



## المقدمة

لم يكن أحد ليتوقع كل هذه التداعيات لانتفاضات شعوب المنطقة المطالبة بحقها بالحريّة والعيش بكرامة. إلا أنّ تمسك أصحاب الأنظمة بامتيازاتهم وامتيازات المحاسبين وعدم رغبتهم بالتخلي عن المكاسب والارباح غير المشروعة التي جنوها خلال توليهم زمام الحكم دفعتهم الى قمع شعوبهم. وبات الوضع المأساوي الذي وصلت اليه دول وشعوب المنطقة يستلزم إعادة النظر بالاولويات والأخذ بالاعتبار مسببات ونتائج النزاعات المسلحة وانهيار الأنظمة والحركات السكانية الكثيفة داخل وخارج حدود الدول والتدخلات الخارجية المباشرة وغير المباشرة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان على أكثر من مستوى.

إن الانهيارات السريعة للدول تؤكد على ضعف مؤسساتها وفشلها في حماية حقوق المواطنين وانتاج آليات لادارة الصراع والتداول السلمي للسلطة على أساس المساءلة والمحاسبة كأمر بديهية في الدولة المعاصرة. وقد بينت التطورات مدى أهمية فصل السلطات وتعزيز الرقابة على الاداء السياسي للجهات المشاركة في الحكم. كما وأن المؤشرات المتدنية للتنمية البشرية ودرجة الحرمان المرتفعة والتفاوتات على غير صعيد كلها تؤكد على سوء الخيارات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدت خلال العقود الماضية. إن النماذج التي اتبعت ولا زالت الى يومنا هذا، يعاد انتاجها من دون عناية التعمق فيها تحليلاً وتقييماً والسعي الى اقتراح التوجهات البديلة الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية. هذا علماً بان التحديات المرتبطة بضعف أو غياب البنى المؤسسية للدولة وهيمنة قوى التسلسل لا تنفصل عن التحديات المرتبطة بخيارات السياسات التي لا يساءل ويحاسب عليها أحد.

ليست هذه الظاهرة من خصائص دول المنطقة بمفردها، إنما الأمثلة التي تعبّر عن قصور النظام العالمي المالي والاقتصادي القائم هي كثيرة عبر العالم، حتى انها طالت الدول المتقدمة. إلا أن الاستجابة السريعة التي قامت بها المؤسسات العامة في تلك الدول خففت من حدة الازمة ومنعت وصولها الى خط اللاعودة. أما التدابير التي اعتمدت كانت آنية حيث أنها لم تُرجئ استحقاقات الأزمة فحسب، ولكنها لم تعالجها بشكل جذري ونهائي أيضاً. وهي بالتالي لم تتعاف بشكل نهائي من أزماتها. إذ لا زالت اليونان على سبيل المثال والعديد من الدول الأوروبية الأخرى مثل ايرلندا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال تعاني من التحديات الناجمة عن التفاوت الكبير في الدخل وارتفاع معدلات البطالة والتهميش الاجتماعي.

إذاً فالتحديات ليست تحديات عرضية ولكنها بنيوية ومرتبطة بالعلاقات الاقتصادية والتجارية القائمة وبطبيعة النظام المالي، وهي بالتالي تتطلب البحث عن نموذج بديل يؤدي الى تجاوز هذه التحديات الهيكلية.

وهذا ما شكّل محور رؤية الشبكة واستراتيجياتها التي ارتكزت على أربع نقاط أساسية:

١. رصد الأوضاع القائمة وتحليلها بشكل معمق من مقارنة حقوقية،
٢. التركيز على العناصر الأساسية المكونة لاي نموذج تنموي يرتكز على مبادئ حقوق الانسان،
٣. رفع الوعي وتنمية قدرات منظمات المجتمع المدني والقوى الشريكة والحليفة حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتجارية،
٤. الضغط والتأثير بالسياسات العامة من خلال التعاطي المباشر مع صانعي القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.





وتنطلق الشبكة من القناعة بان العناصر الأساسية المؤثرة بأي نموذج تنموي تتمحور حول الأمور التالية:

أولاً: ضرورة بناء اقتصاد وطني قادر على توفير الكم المتزايد لفرص العمل المطلوبة لمعالجة البطالة لاسيما عند الشباب، والتخفيف من اللجوء الى العمل غير المنظم الذي يؤدي الى المزيد من التهميش، ولإيحاء الاقتصاد المرجو في الحسبان ليس فقط التحديات البيئية للإقتصادات الوطنية، بل أيضاً الاتجاه الاقتصادي العالمي المتمثل بتنامي النمو الاقتصادي الاحتكاري كما الإنتاج الأكثر كثافة لرأس المال غير المولد للعمالة والذي يمثل جزءاً لا يتجزأ من حقبة "ما بعد الحداثة". ذلك يتم من خلال العودة الى المقاربة الاقتصادية الكلية والشاملة التي تعزز الإنتاجية بالارتكاز الى القطاعات ذات القيمة المضافة والتي تحافظ على الاستدامة. ولكن الاقتصاد المنتج يتطلب سلسلة من التدابير:

أولاً: هذه الأمور هي إعادة النظر في السياسات الماكرو-اقتصادية كسياسات الاستثمار والتطور التقني والملكية الفكرية وأسعار الصرف والفوائد كما المقاربات التدخلية للدولة في ما يخص دعم أو حماية القطاعات الضرورية مع التنوع الذي يطال القطاعات الصناعية والزراعية والإنتاج الغذائي والحرفي وغيرها، بالإضافة الى تشجيع الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما تلك التي تعمل في قطاعات منتجة ومستدامة.

ثانياً: اعتماد نظام ضريبي عادل يستهدف أصحاب المداخل المرتفعة ويخفف الأعباء الضريبية عن كاهل أصحاب الدخل المحدود ولعل اهم شرط للعدالة الضريبية هو الحد من الإعفاءات الضريبية وإمكانات التهرب الضريبي. كما أن الرؤية الى النظام الضريبي العادل يجب ان تلحظ مساهمته في إعادة توزيع الدخل بما يؤمن العدالة بين المواطنين ويخفف من حدة التفاوت.

ثالثاً: تقييم مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية والتوافق على المعايير الملزمة التي يجب ان يلتزم بها في نشاطاته الاستثمارية والإنتاجية وأعماله التجارية وفي شراكته مع القطاع العام لتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من تعليم وصحة وكهرباء وماء واتصالات ومواصلات ونقل بالإضافة الى معالجة النفايات الصلبة والصرف الصحي.

رابعاً: تصميم نظام وطني للحماية الاجتماعية يضمن للمواطنين حقوقهم ويحسن من شروطهم الحياتية ويساهم في تغطية قطاعية واسعة ويشمل كل الفئات الاجتماعية والعمرية، سواء العمال النظاميين، العمال غير النظاميين، العاطلين عن العمل أو غير النشطين.

ان خطة التنمية المستدامة والمعايير الحقوقية المتفق عليها دولياً تشكل حدوداً دنياً لا يجوز تجاوزها، وهي تتطلب التزاماً بالشراكة الدولية التي تقوم على توفير بيئة ملائمة تسمح بتحقيقها. وتقوم هذه الشراكة على أساس توافق جديد يعيد النظر بمنهجية عمل المؤسسات المالية الدولية والسياسات التي تروج لها، كالأصلاحات البنوية والتدابير التقشفية والمرونة في المعايير الحقوقية والبيئية. من هنا تأتي أهمية متابعة مبادئ الشراكة الدولية من أجل فعالية التنمية كمكون أساسي في وسائل التنفيذ التي التزمت بها كافة الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

وهذا يتطلب بدوره احترام البيئة الممكنة للمجتمع المدني، كأحد الأطراف الأساسية والفاعلة في الشراكة الدولية متعددة الأطراف وأصحاب المصلحة.

هذه هي الأمور التي تشكل عنصر الارتكاز في استراتيجية الشبكة.

يحتوي هذا التقرير على الإنجازات المتواضعة التي حققتها الشبكة خلال العام ٢٠١٦ والتي لم يكن لها أن تتحقق لولا الجهود الجبارة التي قام بها أعضاؤها وشركاؤها واصدقاؤها من خبراء وباحثين وجامعات ومراكز أبحاث ومؤسسات ومعاهد أكاديمية وجهات مانحة ومنظمات دولية وإقليمية ومحلية .

ويعود أخيراً الفضل الكبير في الإنجازات الى فريق العمل الذي لم يتوانَ في سبيل تحقيق الأهداف التي رسمتها الهيئات المشرفة على عمل الشبكة والتي تستحق بدورها شكراً كبيراً على القيادة الحكيمة والجهود المثابرة والدعم الدائم والصادق لهذا الفريق.

زياد عبد الصمد

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

المدير التنفيذي

بيروت في ١٦ حزيران ٢٠١٧



# المحتويات



## المحور الأول : الرصد

القسم الثاني  
فعالية التنمية

٩

القسم الاول  
تقرير الرصد العربي حول الحقوق  
الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ -  
العمل غير المهيكل

٨

القسم الرابع  
رصد ومتابعة سياسات الاتحاد الاوروبي  
تجاه المنطقة

١٥

القسم الثالث  
رصد ومتابعة تنفيذ اجندة ٢٠٣٠  
للتنمية المستدامة

١٣

## المحور الثاني : السياسات الضريبية

القسم الثاني  
مشروع العدالة الجندرية في الأنظمة  
الضريبية في المنطقة العربية (بالتعاون  
مع كريستيان إيد)

١٩

القسم الاول  
العدالة الضريبية في المنطقة العربية

١٨

## المحور الثالث : البيئة التمكينية

القسم الثاني  
راصد سيفيكوس

٢١

القسم الاول  
أوراق بحثية حول حرية التجمع  
(بدعم من المساعدات الشعبية  
الزوجية)

٢٠

القسم الثالث  
تعزيز وإستدامة المجتمع المدني في  
مصر (بدعم من الصندوق الوطني  
لديمقراطية)

٢٢



## المحور الرابع : التجارة والاستثمار

القسم الاول	٢٣
الاسبوع الدراسي حول سياسات التجارة والاستثمار في جنيف- مركز الجنوب	

## المحور الخامس : برامج أخرى

القسم الثاني	٢٨	القسم الاول	٢٦
برنامج تمثيل الاشخاص السوريين ذوي الاعاقة		تعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط	

## المحور الخامس : برامج أخرى

القسم الثاني	٣٠	القسم الاول	٢٩
التقرير المالي		تقارير	



## المحور الأول : الرصد

يعتبر الرصد من أهم النشاطات التي تقوم بها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وتهدف عملية الرصد إلى توفير المعلومات للمجتمع المدني حول التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبناء قدراته للتأثير على السياسات العامة. وفي هذا المجال، تقوم الشبكة بتنفيذ عدد من البرامج المتعلقة بالرصد.

## القسم الاول: العمل غير المهيكل

تقرير الرصد العربي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٦ - العمل غير المهيكل

### حول البرنامج

### الرصد العربي ٢٠١٦ - العمل غير

تشير الأرقام أن حوالي ٥٠-٨٠٪ من القوى العاملة في المنطقة العربية هي جزء من العمل غير المهيكل، أي أنها محرومة من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية ولا يمكنها الاستفادة من تغطية الضمان الاجتماعي، مما يجعلها أكثر عرضة للخطر ويجري إقصاؤها من الاقتصاد الرسمي وبالتالي من حماية قوانين العمل. وهناك العديد من القواسم المشتركة للعمل غير المهيكل في المنطقة العربية، خاصة في ظل فشل

الحكومات العربية بتأمين فرص عمل لائقة أو تحسين بيئة العمل. بالإضافة إلى ذلك، فإن جزءاً مهماً من القوى العاملة في البلدان العربية يفتقد إلى الحوافز للمشاركة في النظام الرسمي للإنتاج، أي أن الفاعلين غير الرسميين يرون أن الأعباء المالية للعمل مع الدولة، خاصة فيما يتعلق بالضرائب، تفوق الخدمات التي تؤديها الحكومات، خاصة إذا كان مستوى هذه



في العام ٢٠١١، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتطوير مهمة الرصد لتعزيز دور المجتمع المدني في المناصرة حول السياسات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يتم توثيق نتائج وتوصيات الرصد في "تقرير الرصد العربي" الذي يركّز على السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والعالمية التي تؤدي إلى انتهاك هذه الحقوق. وقد تم إطلاق

التقرير الأول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ حول الحق في العمل والحق في التعليم. أما التقرير الثاني فقد تم إصداره في العام ٢٠١٤ تحت عنوان "الحماية الاجتماعية: الوجه الآخر لأزمة الدولة".

وتهدف مهمة الرصد بشكل عام إلى تعزيز الانخراط المدني في مسارات صنع القرار المتعلقة بالسياسات الاقتصادية

والاجتماعية، حيث تشمل مشاركة المجتمع المدني في صنع القرار رصد السياسات العامة الوطنية والإقليمية والعالمية وتتضمن توثيق أثرها على ظروف المعيشة، وبناء التحالفات، والوصول إلى فهم وموقف مشترك حول الموضوع المطروح في الرصد.

الخدمات متدنياً، كما هو الحال في معظم الدول العربية. وتجدر الإشارة أن العمل غير المهيكل قد أصبح معموماً لدى العديد من الفئات الاجتماعية وهو يؤثر بشكل أكبر على أكثر الناس هشاشة. فوفقاً للبنك الدولي، تشكل النساء ما يقارب الـ ٦٠٪ من العاملين والعاملات في القطاع غير المهيكل وحيث احتساب قيمة عملهن ما تزال متدنية. أما الشباب، فهم يعانون من البطالة



وبحثي ونضالي يساهم في أخذ المجتمعات العربية إلى استقرارٍ جديد على أساس الكرامة والحقوق والحريات.

سوف يتم إطلاق تقرير الرائد العربي في النصف الأول من سنة ٢٠١٧ على أن يتضمن، إلى جانب التقارير الوطنية الأساسية التي تعالج العمل غير المهيكّل على المستوى الوطني، تقارير اقليمية أخرى ذات صلة وثيقة بالموضوع ومنها: ورقة حول السياسات النيوليبرالية وانعكاساتها على العمل غير المهيكّل، ورقة حول الهجرة واللجوء وهشاشة العمل، ورقة تتناول مقارنة جندرية للعمل غير المهيكّل، وورقة مقارنة مع مناطق أخرى من العالم من إعداد منظمة WIEGO. ومن ثم يبدأ العمل على تقرير الرائد ٢٠١٨

بشكل واسع (٢٥٪ من البطالة في المنطقة العربية حسب أرقام منظمة العمل الدولية) ويتوجهون نحو الاقتصاد غير المهيكّل. وكذلك بالنسبة للعمال المهاجرين. فالعمل غير المهيكّل يؤدّي إلى تضخيم أخطأ اللامساواة الموجودة في بنية الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، جاء تقرير الرائد العربي ليتناول مسألة العمل غير المهيكّل في المنطقة العربية ويشمل ١٣ دولة (الجزائر، البحرين، مصر، تونس، المغرب، العراق، السودان، اليمن، موريتانيا، الأردن، فلسطين، سوريا، لبنان) إذ لا بدّ لمؤسسات المجتمع المدني من وضع قضية «التشغيل غير المهيكّل» كقضية مركزية، وجعلها أساساً لجهد إحصائي



### النشاطات المنجزة

١. في العام ٢٠١٥، تم إنجاز ورقة مرجعية وورقة خلفية بالتعاون مع خبراء إقليميين حول الاقتصاد غير المهيكّل لوضع إطار للتقارير الوطنية.
٢. تطوير مجموعة من الأوراق التحليلية التي ستسهم في تعميق الحوار حول الاقتصاد غير المهيكّل. في العام ٢٠١٦، تم إنجاز ورقتين تحليليتين، الأولى حول البعد الجندري في العمل غير المهيكّل، سلّطت الضوء على التحديات التي تواجهها النساء في العمل غير المهيكّل وربطت هذه الظاهرة بسياسات التكيّف الهيكلية النيوليبرالية واعتماد نماذج تنمية غير تضمينية في المنطقة. وقد أشار البحث أن أعلى مستوى لعمل النساء غير المهيكّل في المنطقة هو في العمل المنزلي والزراعة ويرتبط أيضاً بمعدلات الفقر والتعليم. الورقة الثانية سعت إلى فهم تأثيرات الهجرة على العمل غير المهيكّل في المنطقة العربية، حيث تؤدّي الهجرة وتدقّق اللاجئين (خاصة من سوريا) إلى خلق فرص للعمالة الهشة وظروف العمل غير المهيكّل. بالإضافة إلى ذلك، أعدت شبكة WIEGO العالمية، التي تعمل على العمل غير النظامي للنساء، ورقة تحليلية حول مفاهيم العمل غير المهيكّل والقطاع غير المهيكّل، تحتوي على ملخص لآخر الأرقام الوطنية حول حجم ومكونات العمل غير المهيكّل وظروف هذا النوع من العمل في مناطق مختلفة من العالم، خلصت إلى أن الاعتراف بالعمل غير المهيكّل ودعم العمالة غير المهيكلة قد يكون طريقاً أساسياً للسلام وإعادة البناء في الدول العربية التي تواجه صراعات.
٣. تنظيم ورشة عمل إقليمية في بيروت في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦ لمناقشة الورقتين المرجعيتين وتطوير العمل على الأوراق الوطنية، شارك فيها الخبراء الوطنيين والإقليميين.
٤. إنجاز التقارير الوطنية وتنظيم ورشات حوار وطنية لمناقشتها.



## القسم الثاني: فعالية التنمية

مشروع بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية (٢٠١٦ - ٢٠١٧)

### حول المشروع

متزايد في وضع شروط على عمليات التمويل وتقلص في التعاون المالي العالمي. كما أن غياب الشفافية والمساءلة يعرض العمل المدني للخطر، حيث يمكن استغلاله ليصبح وسيلة لإضعاف السيادة الوطنية؛ وهذه الشروط تؤثر سلباً على العمليات الديمقراطية الوطنية.

وعلى المستوى العالمي، يركّز الإطار التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة التي تحكم عمليات المساعدات للفاعلين التنمويين على تمويل القطاع

يشهد دور ونطاق عمل المجتمع المدني في المنطقة العربية تحولاً ملحوظاً، مع آثار عديدة مترتبة على المستويين الوطني والإقليمي. فالوضع السياسي المتزبد وانعكاساته، كأزمة المهاجرين في البحر المتوسط، يؤدي إلى تزايد الضغط على المجتمعات في المنطقة. إن غياب السلام وعدم الاستقرار



والتكيز على محاربة الحركات الإرهابية تؤدي إلى تقلص كبير في مساحة عمل المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، هناك موجة سياسية جديدة تعيد تشكيل المنطقة، مع المبادرات السياسية الخارجية من أجل إيجاد حلول للصراعات الجارية.

الخاص كوسيلة للتنمية، خاصة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الدور المتزايد لهذه الشراكات كأداة للتنمية في السنوات الماضية، كما يلاحظ في سياسات الجوار الأوروبية الجديدة ومنطدى بوسان حول فعالية المساعدات. لذا، يجب طرح دور الشركات الأجنبية والتأكيد عليه، وخاصة تلك المعنية في الاستثمار في الموارد الطبيعية للبلدان النامية (كالاستثمارات في مجال الطاقة). وهناك حاجة لآليات مسؤولة متعلقة بالشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى الالتزام بحقوق الإنسان والعدالة والاستدامة البيئية.

ومن جهة ثانية، فإن السياسات والتوجهات التي تقترحها مؤسسات التمويل الدولي، حكومية كانت أم متعددة الجنسيات، والتي تفضي إلى اعتماد تدابير تقشفية تستهدف الفئات الأضعف، تواجه بالرفض من قبل الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، ما يدفع بالحكومات إلى التضييق على المجتمع المدني لمنع هذه التحركات الاحتجاجية من الامتداد والتأثير في هذه الخيارات ويساهم في تقليص الفسحة المتعلقة بعمل المجتمع المدني.

لكن تقلص مساحة عمل المجتمع المدني ليس نتيجة للظرف السياسي غير المستقر فحسب، بل تتعلق أيضاً بالتمويل، حيث هنالك توجه

### النشاطات المنجزة

- ٣ مسودات لأوراق بحثية حول تطبيق مبادئ إسطنبول في كل من البحرين والأردن والسودان.
- اجتماع تنسيقي واستراتيجي حول فعالية التنمية في المنطقة للتخضير للاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية حول التعاون الإنمائي الفعّال الذي انعقد في نيروبي، كينيا، بين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وتحضير ورقة موقف إقليمية إلى الاجتماع.
- المشاركة في اجتماع نيروبي واجتماع المجتمع المدني الموازي وتنظيم ورشة عمل حول مسار فعالية التنمية في المنطقة العربية خلاله.

### الاجتماع التنسيقي والاستراتيجي حول فعالية التنمية

هدف هذا الاجتماع التنسيقي إلى خلق مجموعة عمل لمتابعة الموضوع والبحث في كيفية تطوير المساعدات كماً ونوعاً لكي تصبح فعالة إلى جانب المساعدات الرسمية والسياسات العادلة؛ كل ذلك بناءً على مبادئ إسطنبول<sup>2</sup>(٢٠١٠)، أكرا (٢٠٠٨) وبوسان (٢٠١٠).

في نهاية هذا الاجتماع التنسيقي والإستراتيجي، تبنى الحضور ورقة الموقف الإقليمية والتي تضمنت مقدمة حول الإطار

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية<sup>1</sup> (CPDE)، اجتماعاً إقليمياً في المنطقة العربية بمشاركة "نقاط الإتصال الوطنية" و خبراء يمثلون منظمات



وطنية شريكة تعمل على فعالية التنمية . هدف الاجتماع الى مناقشة الاستراتيجيات وتبادل الخبرات حول العمل المنجز في العام الماضي، هذا بالإضافة إلى ضمان الإتساق والتكامل بين الخطة الوطنية والعمل الإقليمي. كما هدف الاجتماع إلى صياغة موقف حول تمويل التنمية يعرض في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية حول التعاون الإنمائي الفعّال (نيروبي، كينيا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦). وبالإضافة إلى التحضير لإجتماع نيروبي،

العام لفعالية التنمية في المنطقة العربية والمسارات المرتبطة بها. ثم عدت الورقة تحديات التنمية في المنطقة مثل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية العميقة والمتزايدة، هيمنة نموذج الدولة الغنائمية والترويج للإقتصاد الحر ولايات السوق الحرة وتحرير التجارة التي تساعد الدول



لن تقوض التنمية، لا بل تساهم في تحقيقها.

٤. الدعوة إلى بذل الجهود لبناء بيئة تمكينية من شأنها تعزيز مساهمة المجتمع المدني كأداة أساسية في التنمية، كما يجب تنمية قدرات الحكومة والبرلمانيين لمكافحة الفساد ونفادي البيروقراطية.

٥. الدعوة إلى رصد المساعدات التنموية وإصدار التقارير بشكل فعال لتخفيف المخاطرة في المساعدات التنموية والحاجة إليها ملحة في المنطقة العربية.



٦. الإقرار بأن أسباب الهجرة متنوعة، فبالإضافة إلى الأسباب الاقتصادية والسياسية والثقافية، هناك أسباب تتعلق بالأمن والنزاعات المسلحة مما يعني أن المساعدات يجب أن تساهم في الاستقرار وتعزيز الأمن الاجتماعي والإنساني.

٧. الدعوة للشراكة بين المجتمع المدني في المنطقة والخارج لمواجهة التغيرات الجذرية التي تحصل حول العالم والعودة إلى القوميات المتعصبة وانغلاق العديد من البلدان بعد أزمة اللجوء وتنامي كره الأجانب والاتجاهات العنصرية.

المستبدة على حساب دول أخرى، تقلص فضاء السياسات وتهميش الحقوق لصالح فئات معينة مع غياب معايير ملزمة لحقوق الإنسان، إفتقار معظم الدول العربية لخطط تنموية وطنية شاملة وتركيزها على الإنجازات القطاعية القصيرة المدى، إضافة إلى أزمة اللجوء والنازحين وغيره. ثم تحددت الهواجس والأولويات حول التعاون التنموي لمجموعات المجتمع المدني في هذه الورقة لتشمل مكونات المساعدات التنموية الرسمية ODA، دعم الاستثمار كاستجابة لتحديات التنمية، دور القطاع الخاص، البيئة التمكينية والتنمية الدامجة، والشفافية وضمان مساءلة جميع الأطراف الفاعلة في التنمية. انتهت ورقة الموقف بتوضيح أهم رسائل المجتمع المدني العربي إلى الاجتماع الثاني الرفيع المستوى في نيروبي والتي أنت على النحو التالي:



١. الدعوة لضمان الملكية الوطنية وتعزيز الشفافية والمساءلة والشراكة الدامجة.

٢. الدعوة لمساعدات نوعية، وأفضل، وشفافة، وغير مشروطة.

٣. الدعوة لضمان الدور التنموي للدولة وقدرتها على التنظيم للتأكد من أن المصادر الخاصة والمختلطة

١. شارك في اللقاء ممثلون عن الشركاء في الدول العربية التالية: مصر، البحرين، الأردن، المغرب، السودان، تونس، العراق، اليمن، فلسطين، سوريا ولبنان.

٢. [http://cso-effectiveness.org/IMG/pdf/mahmoud\\_final.pdf](http://cso-effectiveness.org/IMG/pdf/mahmoud_final.pdf)



## القسم الثالث:

### رصد ومتابعة تنفيذ اجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

#### أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، لا بل إن المؤشرات التنموية، وإن كان بعضها قد سجل تحسناً طفيفاً، إلا أن ذلك لم يحل دون تراكم المشكلات الناجمة عن عدم الاستجابة الكافية لرغبة المواطنين في العيش بكرامة. فمن جهة، يجري التركيز حصراً على ما يعتبر الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة أي الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في حين يستمر إهمال البعد السياسي والمؤسسي في التنمية والذي يتمثل في الحفاظ على السلام والأمن والحوكمة الديمقراطية، كما يوجد أيضاً إغفال شبه تام للبعد الثقافي-القيمي في التنمية.

كما أن خطة العمل تضم عدداً واسعاً من الغايات والاهداف، الأمر الذي سوف يشكل صعوبة كبيرة أمام الدول والاطراف المعنية بتحويلها إلى خطط تنمية تتسم بالشمول والاتساق

تبنى قادة العالم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أجندة عالمية جديدة للتنمية خلفاً للأهداف الالمائة لللفية بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠". وقد تضمنت أجندة التنمية ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية، وأيد ١٩٣ بلداً خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من بينها البلدان العربية.

جاءت اجندة التنمية ٢٠٣٠ ثمرة مسار تشاوري واسع النطاق بمشاركة من المجتمع المدني والقطاع الخاص الى جانب الحكومات، وهو ما جعلها توفر فرصة للاستجابة بطريقة



شاملة للتحديات التنموية وتضمنت الكثير من الاضافات على أهداف اللفية للتنمية، وأضاءت على مسائل ذات أهمية وألوية في البلدان العربية. وتواجه خطة العمل الهامة هذه عدداً كبيراً من التحديات المتعلقة بالخطة نفسها أو المتعلقة بمدى قدرة الدول على تنفيذها، بما فيه بلدانا العربية.

والفعالية، يضاف إلى ذلك أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانوناً، وبالتالي فإن عمليات المتابعة والاستعراض لمدى تنفيذ الأجندة غير محددة بشكل واضح لا تشير إلى وجوب الالتزام بها، لا بل تقتصر الأجندة على مجموعة من المبادئ الإرشادية المستندة الى مبدأ الطوعية من قبل الحكومات

وبالتالي هناك ضرورة للوقوف عند هذه التحديات من أجل تحسين فرص النجاح. فمثلاً، ارتكزت المقاربة المعتمدة على النموذج التنموي المتبع منذ عقود والذي ثبت عدم قدرته



في التنفيذ وفقاً للأولويات والاستراتيجيات الوطنية. إن هذه المقاربة غير الملزمة يقابلها أجدات ملزمة في المفاوضات التجارية الدولية التي تقدم مصالح الشركاء التجاريين الدوليين والشركات التجارية على المصالح والأولويات الوطنية وتؤدي إلى تضيق الحيز المتاح لصياغة السياسات الوطنية. وهذا التناقض يهدد إمكانية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.

تهدف الشبكة إلى تعزيز الحوار بين منظمات المجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص والأحزاب السياسية، والأكاديميين والنقابات العمالية بشأن أجندة ٢٠٣٠. وتهدف إلى المساهمة في عملية التنفيذ الفعالة والمسؤولة، من خلال بناء قدرات أصحاب المصلحة المختلفين وتمكينهم من المشاركة في حوار اجتماعي جامع على مستويات مختلفة من مستويات صنع السياسات. ومن خلال توفير منصة للحوار وتبادل المعرفة بين مختلف الجهات في مجال التنمية (منظمات المجتمع المدني والحكومات ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والنقابات



لعملية والقطاع الخاص)، ستتاح لهم فرصة التعامل مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال ضمن إطار عمل أجندة التنمية لمرحلة ما بعد سنة ٢٠١٥.

#### تتضمن التدخلات المخطط لها:

- رصد التقدم في تنفيذ الاجندة من خلال تقارير تسلط الضوء على الفرص والتحديات على مستوى السياسات العامة التي تواجه عملية تنفيذ الاجندة واقتراح توصيات على هذا المستوى
- اطلاق حوارات على المستوى الوطني مع الجهات المعنية المختلفة حول خطط تنفيذ الاجندة ودور المجتمع المدني
- بناء قدرات الجهات المعنية من خلال توفير مواد معدة من قبل الشبكة وتعكس توجهاتها وتستهدف منظمات المجتمع المدني، النقابات، البرلمانين.



#### النشاطات المنجزة

تم خلال سنة ٢٠١٦ المساهمة بثماني تقارير في الرصد الاجتماعي وورقة خاصة حول أهمية تنفيذ الهدف ١٦ بالنسبة للمنطقة، وقد تمت المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك وأطلاق التقرير، هذا بالإضافة إلى تقارير في طور الإعداد (تونس، مصر، الاردن، فلسطين، السودان، سوريا، لبنان، المغرب) وحوارات وطنية تنفذ بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٧. كما تقوم الشبكة بإعداد دليل شامل حول الاجندة وادلة صغيرة موجهة للجهات المختلفة: كمجتمع مدني، نقابات، برلمانين.

أما النشاطات المرتقبة في ٢٠١٧ فتشمل اجتماعاً لمناقشة الأدلة في الربع الأول من ٢٠١٧ وحواراً إقليمياً قبل نهاية العام ٢٠١٧ لمناقشة نتائج التقارير الوطنية والإقليمية.



## القسم الرابع:

### رصد ومتابعة سياسات الاتحاد الاوروي تجاه المنطقة

#### حول البرنامج

شهد العامان المنصرمان تطورات مهمة على مستوى سياسات الاتحاد الاوروي الذي قام بإطلاق سياسة الجوار "الجديدة" في نوفمبر ٢٠١٥ التي عززت المقاربة الأمنية على حساب التركيز على التنمية وحقوق الانسان. وفي العام ٢٠١٦، أطلق الاتحاد الأوروبي خطة الاستثمار ٢٠١٦ وربطها بموضوع الهجرة، حيث اعتبر أن الاستثمارات الأجنبية وسيلة لحل المشاكل الجذرية للهجرة. كما تم إطلاق إطار تنظيم

الهجرة والذي يهدف إلى الحد منها ومعالجة "أسبابها الجذرية" ولكن من خلال مقاربات تخالف مبادئ حقوق الانسان التي تتيح تنقل الافراد. فخلال العام الأول من سياسة الجوار الجديدة أصبح الاستقرار والأمن هما المحددان الرئيسيان بالنسبة للمقاربة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، خاصة بعد الهجمات الإرهابية التي شهدتها بعض المدن الأوروبية والتدفق غير الشرعي المستمر للاجئين.



الأوروبية (سوليدار - SOLIDAR)، وفداً من ممثلي المجتمع المدني من كل من مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وفلسطين، قام بلقاء أعضاء من البرلمان الأوروبي (من كتل الاشتراكيين الديمقراطيين واليمين والخضر) ومسؤولين من "العمل الخارجي الأوروبي" والمفوضية الأوروبية. وقد ركزت الحوارات مع هؤلاء المسؤولين على النظرة المركزية الأوروبية والمبينة على الأمن المتعلقة بمقاربة الهجرة، بالإضافة إلى التزامات أوروبا المتعلقة بالتنمية المستدامة. وقد أشار الوفد إلى أن المساعدات التنموية تتحول تدريجياً إلى أداة لمعالجة التحديات الأمنية الأوروبية المتعلقة بالهجرة.

#### زيارة المناصرة إلى بروكسيل

وفي هذا الإطار، قامت الشبكة بمتابعة مسارات هذه السياسات الجديدة وإعداد أوراق موقف تعبر عن وتبين وجهة نظر المجتمع المدني العربي حول هذه السياسات:

١. ورقة الموقف حول سياسات الهجرة:

<http://www.annd.org/data/item/pdf/446.pdf>

٢. بموقف الشبكة حول التوافق الأوروبي المتعلق

<http://www.annd.org/data/item/pdf/447.pdf>

خلال زيارة المناصرة، شاركت الشبكة في اجتماع لجنة تسيير المشروع ونظمت، بالتعاون مع شبكة المنظمات غير الحكومية

أصدرت الشبكة ورقة موقف حول التعاون مع الاتحاد الأوروبي تضمّنت دعوة صريحة للاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤوليته التاريخية في ترسيخ شراكة عالمية لإنشاء إطار للتعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وتعتبر الشبكة أن الحوار بين المجتمعات المدنية من صفتي المتوسط

أما ميزانية ٢٠١٧ الأوروبية، فتخصص المزيد من الأموال لتعزيز حماية الحدود الأوروبية ومواجهة الجريمة والإرهاب. وتمّت الإشارة إلى أن "إطار سياسة الهجرة" والمواثيق الموقّعة قامت



بنقل العبء والمسؤولية إلى دول الجوار من خلال توفير أدوات خادعة كالمساعدات المعيشية ودعم البنى التحتية، من دون الأخذ بعين الاعتبار أن مسائل كانهدام المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان وغياب الأمن الإنساني والعدالة الاجتماعية هي الأسباب الجذرية وراء هذا التدفق.

هو أمر حيوي، وفي هذا الإطار، تم تنظيم منتدى المجتمع المدني في بروكسيل في 8 كانون الأول/ديسمبر 2016 بمشاركة حوالي 50 شخصاً. وقد أُمّن منتدى 2016 فرصة للمشاركة بالدروس المستفادة، بالإضافة إلى التقارب بين الاستراتيجيات المتعلقة بمستقبل السياسات المذكورة أعلاه (تقرير منتدى المجتمع المدني):

<http://www.annd.org/data/item/pdf/444.pdf>

من ناحية أخرى، ناقش الوفد كيفية تعزيز أدوار كل الفاعلين التنمويين، بما فيه القطاع الخاص والمجتمع المدني في عملية صنع السياسات، مع الإبقاء على التنمية وحقوق الإنسان كمرجعية للنجاح. وفي نهاية الزيارة،





## ورشة عمل حول الحوار المهيكل مع الاتحاد الأوروبي (١١-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

### وفي نهاية اللقاء، تم الاتفاق على التالي:

١. الاستمرار بالعمل على القضايا الرئيسية مع ممثلين عن شبكات أساسية (شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، شبكة اليوروميد للحقوق، سوليدار، شبكة الأوروميد - فرنسا) من أجل التشارك في المعلومات وتعميمها.

٢. ضرورة القيام باستطلاع مع الشركاء من أجل تجميع التوصيات، كأساس لاجتماع آذار/مارس ٢٠١٧.

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني الأورومتوسطي بعنوان "سد الفجوة بين المجتمع المدني الأورومتوسطي والاتحاد الأوروبي: مبادرة للمجتمع المدني الأورومتوسطي حول الحوار المهيكل"، وذلك بين ١١ و١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في بيروت من تمويل شبكة سوليدار (SOLIDAR) وفوندازيون دو فرانس (Fondation de France).

وتأتي هذه الورشة في إطار مشروع لتعزيز وتنويع مشاركة منظمات المجتمع المدني من ضفتي المتوسط في مسار الحوار المهيكل في الاتحاد الأوروبي وزيادة تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار والترويج للبدائل المبنية على معايير حقوق الإنسان والمساواة. عكس جدول أعمال الورشة



٣. اقتراح لجنة تنسيق، والتفكير ببناء الكونسورتيوم الذي سيشترك في إدارة الحوار المهيكل.

٤. تنظيم ورشات عمل حول قضايا أساسية في الجزء الأول من ٢٠١٧.

٥. دعم معايير حقوق الإنسان (مثلاً، حرية التعبير والتجمع) وإظهار العناية الواجبة، وشمل البعد البيئي وضمن مشاركة الجمعيات الشبابية في الحوار.

التطور في السياق الأوروبي والدور المتجدد للمجتمع المدني في الشراكة، وذلك بهدف إجراء نقاش استراتيجي حول الحوار المهيكل ومستقبله. وقد شارك في ورشة العمل ٤٠ ممثلاً وممثلة من منظمات المجتمع المدني والنقابات والخبراء، الذين خرجوا بوثيقة تعكس القضايا المطروحة بالإضافة إلى التوصيات حول طرائق الحوار.

## المحور الثاني : السياسات الضريبية

من خلال العمل على السياسات الضريبية، تبحث شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في سبيل الوصول إلى مجتمع أكثر عدالة من خلال إعادة توزيع الثروات وتقديم الخدمات والحماية الاجتماعية للمواطنين، بالإضافة إلى حشد الموارد الوطنية من أجل التنمية. وفي هذا الإطار، تقوم الشبكة بتنفيذ مشروعين أساسيين متعلقين بالعدالة الضريبية في المنطقة العربية. الأول يسعى إلى بناء قدرات المجتمع المدني وإنشاء تحالف إقليمي حول العدالة الضريبية، والثاني يسعى إلى النظر في العدالة الجندرية في الضرائب.

### القسم الاول:

#### العدالة الضريبية في المنطقة العربية

العملية في الدول المعنية بالبرنامج (مصر، لبنان، الأردن، فلسطين) وتأمين الأدوات لرصد السياسات الضريبية والانخراط في الحوارات الوطنية والإقليمية والعالمية لطرح البدائل.

٢. تعزيز وتوسيع الحوار حول الضرائب ما بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والمجموعات العمالية، بالإضافة إلى النقاشات العامة على المستوى الوطني.

يهدف هذا المشروع بشكل عام إلى بناء حركة متماسكة من منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية وتعزيز القدرة على الانخراط في مسارات السياسات الضريبية. هذا ويتطلب تطوير سياسات ضريبية أكثر عدالة تفاعلاً مع أصحاب المصلحة. كما يتطلب أن تكون لهم القدرة



٣ إنشاء تحالف حول العدالة الضريبية في المنطقة العربية، يسعى إلى بناء حركة متماسكة من منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية.

٤ إعداد دليل موسع لمنظمات المجتمع المدني يساهم في تنمية القدرات في المدافعة والمناصرة حول الأنظمة الضريبية.

على رصد السياسات الضريبية ومسار تصميمها في القرار الوطني. وعلى هذا الرصد توثيق آثار السياسات الضريبية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وبناء التحالفات والائتلافات التي تساعد في المناصرة من أجل سياسات ضريبية أكثر عدالة، وتعميق النقاش حولها.

#### أما الأهداف المحددة للمشروع فهي:

١. تنمية القدرات والمعرفة ورفع وعي منظمات المجتمع المدني والبرلمانيين والمجموعات

## القسم الثاني:

### مشروع العدالة الجندرية في الأنظمة الضريبية في المنطقة العربية (بالتعاون مع كريستيان إيد)

يهدف هذا المشروع إلى دراسة العدالة الجندرية في الأنظمة الضريبية في ثلاث دول عربية: مصر، لبنان وتونس. فقد تم إعداد ورقة مرجعية موسعة ومنهجية موحدة ودراسات حالة صغيرة مبنية على مقابلات ولقاءات بؤرية، وتقرير إقليمي مقارنة وتحليلي.

العدالة الجندرية جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية والمرأة تعتبر من أكثر المتضررين من واقع السياسات الحالية، نظراً ل:

- اللامساواة في المداخيل بين الرجال والنساء وعدم اعتماد الضريبة التصاعدية على الدخل.

- التواجد الكثيف للنساء في العمل المتقطع والعمل غير المهيكل (العمل المنزلي وسواه من الأعمال غير المأجورة)، وبالتالي عدم استفادتهن من الحماية الاجتماعية.

- تأثرهن بالضريبة غير المباشرة نظراً لاستهلاكهن الكثيف للسلع الأولية من أطعمة وغيرها.

- تأثير الحروب والنزعات في المنطقة على النساء لجهة زيادة عدد ربّات الأسر وذوي الإعاقة، وبالتالي ازدياد وضع هذه الفئة المهمشة سوءاً.



- غياب المساواة والعدالة في القوانين وانعكاس ذلك على الضرائب على الأملاك والعديد من الأمور الأخرى.

- التمييز الجندري الناتج عن التقاليد والعقلية الذكورية، إلخ.

ولا بد من ذكر اللامساواة الجندرية الناتجة عن اللامساواة الاجتماعية نفسها والتي يزيد لها سوءاً الفساد، التهرب الضريبي، وركاكة الخدمات العامة التي تستفيد منها النساء بشكل خاص.

لقد انجزت دراسات الحالة فبيّنت أهمية نشر التوعية نظراً لضعف المعرفة بالجانب الجندري في الأنظمة الضريبية.







## المحور الثالث: البيئة التمكينية

تعمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على تعزيز البيئة التمكينية والمؤاتية لعمل منظمات المجتمع المدني، بأشكالها المختلفة، والوصول إلى مجتمع ديمقراطي يسمح بالتنظيم والتعبير عن الرأي وتمثيل مصالح مختلف الفئات، خاصة المهمشة منها. فتقوم الشبكة بتنفيذ عدد من المشاريع حول حرية التجمع والتعبير وتعزيز عمل المجتمع المدني في المنطقة بما فيها إصدار أوراق بحثية ورصد الحقوق والحريات وبناء قدرات المجتمع المدني بهدف استدامته.

### القسم الاول:

#### أوراق بحثية حول حرية التجمع (بدعم من المساعدات الشعبية النرويجية)

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني في المشاركة في الحوارات الوطنية والإقليمية والدولية حول الحقوق المدنية والسياسية وزيادة الوعي وبناء القدرات، وهو يسعى إلى تعزيز التحالفات لمواجهة التحديات التي تواجه الفضاء المدني في المنطقة العربية. وينطوي المشروع على بعدين. الأول يتعلق بتحليل البيئة المؤاتية لمنظمات المجتمع المدني من خلال البحوث الوطنية والإقليمية (٦ تقارير وطنية وتقرير إقليمي) في البلدان التالية: العراق، فلسطين، مصر، تونس، سوريا، ولبنان. والثاني يتعلق بالمشاركة بوفود مناصرة على مستوى الاتحاد الأوروبي وأو منظمة العمل الدولية و/أو الأمم المتحدة.

■ يتوقع متابعة هذا العمل وانجازه من خلال اطلاق التقرير خلال سنة ٢٠١٧ والاستفادة من نتائجه في اعمال المناصرة والمدافعة على المستويات الاقليمية والدولية وتنظيم زيارة للمدافعة الى الزوج - السويد وفنلندا بالتنسيق مع المساعدات الشعبية النرويجية ل طرح مواضيع البيئة التمكينية.

وتهدف التقارير الوطنية لتحقيق الأهداف التالية:

■ تسليط الضوء على القيود المتعلقة بتأسيس وتشغيل منظمات المجتمع المدني وقدرتها على التأثير في السياسات في البلاد المذكورة، مع التأكيد على السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يؤثر على المجال المدني.

■ تقديم توصية سياسية ملموسة من أجل تحسين البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني.

■ يتعد البرنامج عن المقاربة القانونية ويركز على الجانب السياسي وانعكاسات المقاربات الامنية وجهود مكافحة الارهاب على البيئة الممكنة للمجتمع المدني.



## القسم الثاني:

### راصد سيفيكوس

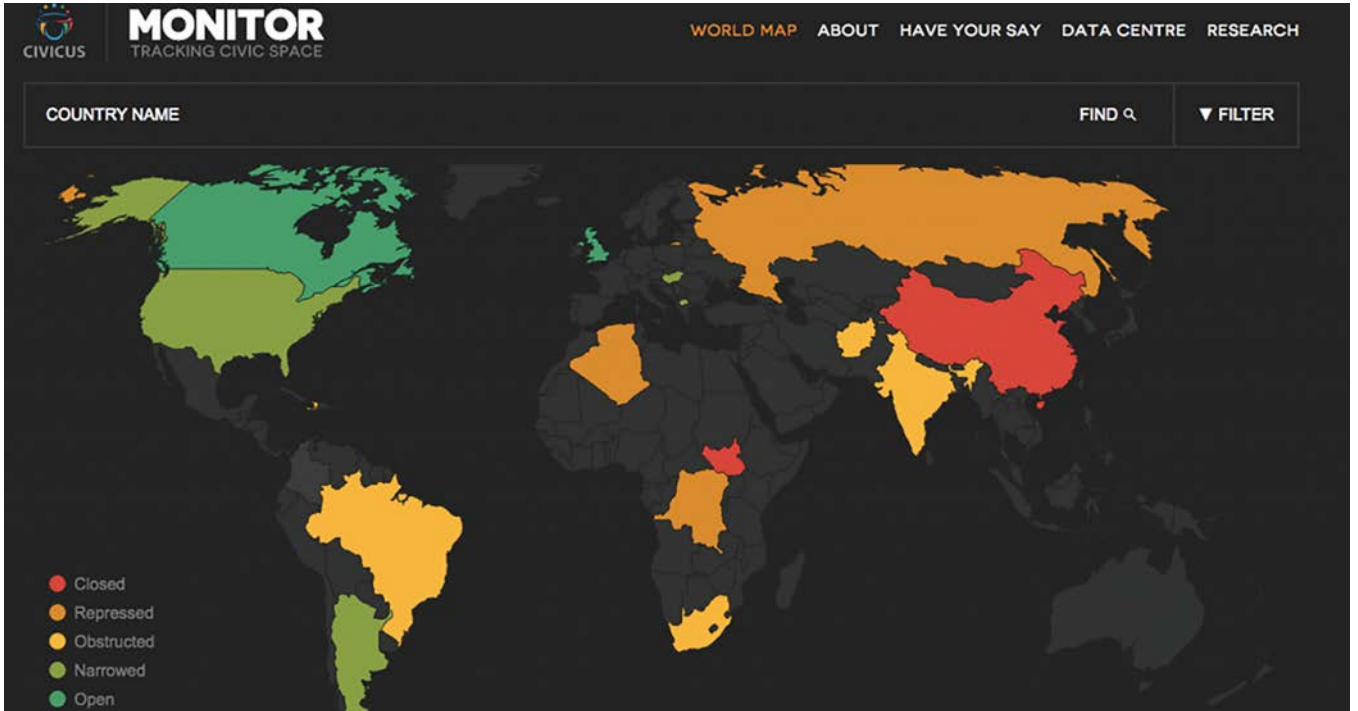
السلمي والتعبير عن وجهات النظر والآراء. هذه العناصر الأربعة تشكل هيكل تحليل «راصد سيفيكوس».

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية مسؤولة عن التحديثات المتعلقة بالبلدان التالية: لبنان، الأردن، تونس، المغرب، فلسطين، السودان، ومصر. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فيمكن المشاركة من خلال الموقع مباشرة <http://monitor.civicus.org>.

بين ١٤ حزيران/يونيو ٢٠١٦ و١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قامت الشبكة بإجراء ٢٤ تحديث على الموقع: ٥ متعلقة بمصر، و٤ لكل من السودان ولبنان، و٣ لكل من فلسطين وتونس والأردن، و٢ للمغرب، ركزت على أهم الأخبار المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع السلمي وحرية التعبير. هذا ويشير المرصد إلى أن وضع هذه الحريات في البلدان العربية

تتعاون شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع تحالف المجتمع المدني العالمي "سيفيكوس" (CIVICUS) عبر أداة جديدة على الانترنت (راصد سيفيكوس - CIVICUS Monitor) لتتبع ومقارنة الحريات المدنية عالمياً، وتم إطلاق هذه الأداة في ٢٤/١٠/٢٠١٦. وسوف يقوم الراصد بتقييم البلدان بناء على احترامها للحريات الأساسية الثلاث: حرية تكوين الجمعيات، حرية التجمع السلمي، وحرية التعبير.

كما يوثق راصد سيفيكوس الانتهاكات ضد المجتمع المدني مع تحديثات يومية على مدار الأسبوع. كما ستستند التصنيفات على مزيج من المعطيات من نشطاء المجتمع المدني المحلي وخبراء المجتمع المدني الإقليميين والباحثين الشركاء وتقييمات منظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، بالإضافة إلى المعطيات من المستخدمين والإعلام، مع الأولوية للآراء المحلية.



غير سليم، حيث اعتبر الفضاء المدني مغلقاً في ٦ بلدان (ليبيا، السعودية، الإمارات، البحرين، وسوريا)، ومقموغاً في ٦ بلدان (الجزائر، مصر، اليمن، العراق، فلسطين، دجيبوتي)، ويتعرض للعراقيل في بلدين (تونس والأردن)، أما البلدان المتبقية فقد كان التصنيف قيد المراجعة عند كتابة هذا التقرير.

فالفضاء المدني يشكل حجر الأساس في أي مجتمع منفتح وديمقراطي. أما وجود فضاء مدني صحي، فيعني أن المجتمع المدني والمواطنين قادرين على التنظيم والمشاركة والتواصل من دون عائق، ومن ثم التأثير على البنى السياسية والاجتماعية من حولهم. ولكي يحدث ذلك، من واجب الدولة حماية مواطنيها مع احترام وتسهيل حقوقهم الأساسية في التجمع



## القسم الثالث:

### تعزيز وإستدامة المجتمع المدني في مصر (بدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية)

يهدف البرنامج إلى تعزيز واستدامة المجتمع المدني في مصر، وتمكينه من المحافظة على المشاركة السياسية ولعب دور حاسم في تحديد مستقبل منفتح وعادل لمصر، وهو يسعى لتحقيق ٣ أهداف محددة:

١. دعم الرصد الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني للانتهاكات ضد المجتمع المدني.
٢. دعم التعاون المشترك بين مكونات المجتمع المدني.
٣. تنظيم نشاطات بناء قدرات (استشارات، تدريب، تبادل التجارب الناجحة) الفاعلين في المجتمع المدني لتعزيز دوره في الترويج للإصلاحات.

#### الأنشطة الأساسية

- جلسات تشاور وبناء قدرات حول المساحة المتاحة لعمل المجتمع المدني وآليات الدفاع عنها.
  - بناء قاعدة بيانات إلكترونية ترصد الانتهاكات التي تتعرض لها منظمات المجتمع المدني.
  - نشر أكبر قدر ممكن من المعلومات المعرفية والانتهاكات الموثقة بحق منظمات المجتمع المدني.
- تم التعاقد مع مستشارين (في مجالات القانون وتنظيم الحملات وتنمية القدرات) وتنظيم ورشتي عمل في القاهرة لمناقشة معايير رصد منظمات المجتمع المدني والتوافق على استراتيجية للمنصة الإلكترونية.
- وقد شارك فيها أكثر من ١٥ ممثلاً عن النقابات والمنظمات غير الحكومية من مختلف المناطق في مصر والتزموا بالإسهام في المنصة (rightsmemory.org) قيد الإنشاء بناء على نتائج الاستشارات.



## المحور الرابع: التجارة والاستثمار

تقوم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، ومنذ انطلاقتها، برصد ومتابعة اتفاقيات التجارة والاستثمار والمسارات الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بها. وفي هذا الإطار، تسعى إلى بناء قدرات المجتمع المدني في المنطقة العربية للتفاعل والتأثير على مسارات المفاوضات والسياسات المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

### القسم الاول:

#### الاسبوع الدراسي حول سياسات التجارة والاستثمار في جنيف- مركز الجنوب

##### الخلفية

الإنتاجية واعتماد سياسات لتوزيع الدخل والثروات والسياسات الدامجة، كالحماية الاجتماعية الشاملة وسياسة الضريبة التصاعدية والتمتع الكامل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يتطلب مراجعة لاتفاقيات التجارة والاستثمار التي تقلص من دور الدولة وتضع الحواجز على نقل التكنولوجيا وتعزز سلطة الشركات والمصالح الخاصة على حقوق الإنسان.

خلال السنوات الثلاث الماضية، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، وبالتعاون مع مركز الجنوب وشبكة العالم الثالث، بتنظيم أسابيع دراسية حول السياسات الاقتصادية الكلية والتجارة والاستثمار لمجموعة من الباحثين/ات والناشطين/ات المختصين/ات من المنطقة العربية.

وقد وفّرت الأسابيع الدراسية للمشاركين/ات إمكانية المشاركة بنقاشات ومداولات ثريّة مع خبراء، بالإضافة إلى تعميق معرفتهم/ن حول قضايا رئيسية متعلقة بالتنمية والتجارة والاستثمار من خلال المقاربة الحقوقية. وسيتم تنظيم الأسبوع الدراسي الرابع في أواخر عام ٢٠١٦.



لكننا نشهد اتجاهًا معاكسًا في المنطقة العربية، ولذلك فإن مسار المنطقة نحو التنمية المستدامة لا يزال طويلاً. وفي هذا السياق، ينبغي وضع نموذج جديد للتنمية وعلى المجتمع المدني التأكيد من أن هذه الإصلاحات مبنية على حقوق الإنسان وتطبيق أهداف التنمية المستدامة.



تحوّل جدول أعمال ٢٠٣٠ إلى التزام عالمي لتقليص اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها. إن ضمان المساواة والتعامل مع التفاوت على المستويات المتعددة يرتبطان ارتباطاً مباشراً مع السياسات الاقتصادية الكلية والتجارية والاستثمارية. وهذا يستدعي تحوّلًا نحو تنويع الاقتصادات، وتعزيز القطاعات



### الأسبوع الدراسي الرابع

هدف الأسبوع الدراسي الرابع إلى تعزيز المناصرة حول السياسات الاقتصادية في المنطقة من خلال تنمية القدرات والتوعية حول القضايا المقترحة ذات الأولوية، كما كان فرصة للعمل على إنشاء فريق عمل يتكوّن من نشطاء/ناشطات من عدد من البلدان العربية بهدف الوصول إلى رؤية أوسع للحلول والأولويات التنموية للمجتمعات العربية.

[وقد خرج الأسبوع الدراسي الرابع بعدد من التوصيات، منها:](#)

١. إنشاء منصة إلكترونية تجمع المشاركين في الأسبوع الدراسي الرابع مع المشاركين في السنوات الثلاث الأولى، لتعزيز وتسهيل التواصل فيما بينهم ومشاركة المعلومات.



شمل عدد من المواضيع، بما فيها أهداف التنمية المستدامة والاقتصاد العالمي واتفاقيات الاستثمار والديون والملكية الفكرية والابتكار والصحة وغيرها.

٢. تنفيذ المعلومات التي تم مشاركتها خلال الأسبوع الدراسي والشروع في إعداد دراسات حول المواضيع وجمع المخرجات في تقرير شامل.

٢. رصد ومتابعة الشركات حول العالم وتطوّر اتفاقيات التجارة والاستثمار، والمسائل متعلقة بها، كحل النزاعات، تعديل القوانين، الخ، مع استحداث قسم يتابع هذا الموضوع.

٣. تقديم نتائج الأنشطة بشكل موضوعي إلى صانعي القرار من خلال حملات الضغط والمناصرة على المستوى الوطني، بالتعاون من مختلف أصحاب المصلحة: منظمات المجتمع المدني ومؤسسات الفكر والرأي وهيئات الأبحاث، الخ.

لذلك، فإن المعرفة والفهم المتعلقين بالسياسات الاقتصادية الكلية والتجارة والاستثمار بحاجة إلى تعميق، مما سيفضي إلى تقييم تنفيذ جدول أعمال ٢٠٣٠ على نحو أكثر فعالية، ومراقبة آثار هذه السياسات على التنمية وحقوق الإنسان، والتمكّن من المناصرة من أجل التغيير.

وللوصول إلى هذا الغرض، قامت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بتنظيم الأسبوع الدراسي الرابع الذي



## المحور الخامس: برامج اخرى

### القسم الأول:

#### تعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط

##### الخلفية

٢. تشجيع الحوار الاجتماعي والاطراف المعنية مع منظمات المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية وذلك من أجل بناء توافق في الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار الاجتماعي من خلال المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المعنية؛

٣. تعزيز الممارسات الجماعية وذلك عن طريق تحديد وتبادل الأدوات والنماذج الإبداعية للحوار الاجتماعي الفعال، بما في ذلك المجالس الاقتصادية والاجتماعية، مع الشركاء الاجتماعيين والسلطات العامة والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية ووسائل الإعلام على ضفتي المتوسط وذلك لمعالجة التحديات المرتبطة بالتنمية



الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلدان المستهدفة وفي المنطقة بشكل أفضل.

المعهد النقابي الإيطالي للتعاون والتنمية، مشروع معهد الجنوب، إيطاليا، جمعية الصناعة، البرتغال.

##### وتتمثل الأهداف الثلاثة المحددة للمشروع فيما يلي:

١. إنشاء وتحسين بيئة ملائمة للحوار الاجتماعي بين كل من نقابات العمال وأصحاب العمل بمشاركة أطر أخرى من المجتمع المدني في الدول الثلاث المستهدفة، وعلى جميع المستويات؛

## ورشة عمل إقليمية حول قطاع الأعمال وحقوق الإنسان (بيروت، ٧ و ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦)

القضايا التي طرحتها الورشة وذلك لتعزيز الحوار الاجتماعي. واقترح المؤتمر تعزيز الحوار الاجتماعي من خلال مجموعة عمل من المجتمع المدني للإجابة على الأسئلة الثلاث التالية:

١. هل الحوار الاجتماعي ممكن في ظل غياب وضعف السلطة السياسية وانتقال مواقع القرار إلى خارج الدولة؟
٢. هل الحوار الاجتماعي ممكن في غياب الحركة النقابية؟
٣. هل الحوار الاجتماعي مجدي في غياب رؤية تنموية بديلة و مستدامة؟

نظرت الورشة إلى التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في ظل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدقيقة وفي مساهمة الحوار الاجتماعي في تحسين الامتثال لحقوق الإنسان. وقد وصلت الورشة إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بتحفيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي، ومنها:

- الحاجة إلى تعزيز المساءلة والمعرفة والقدرات المتعلقة باستخدام الآليات الدولية.
- تطبيق الحق في الوصول إلى المعلومات والمعرفة بالسياسات والاتفاقيات.
- دمج واتخاذ حيّز أساسي متعلق بموضوع المرأة.
- حماية الحق بالتنظيم النقابي وتنظيم المجتمع المدني المستقل.



### ورشتي عمل تدريبيتين للمجتمع المدني المحلي في الأردن وتونس حول تقنيات الحوار الاجتماعي

سعت إلى تعزيز القدرات حول مفاهيم الحوار الاجتماعي والأرضية والإطار القانونيين، ممارسات ومهارات المفاوضات.

- تعزيز التعاون بين المجتمع والنقابات وبعض قطاعات الأعمال المتخصصة لا سيما المهمشة منها و قيام إتفاقية إستراتيجية على مستوى الدولة تغطي كل القطاعات.
- تفعيل الحوار من خلال مؤسسات الحوار، كالمجالس الاقتصادية الاجتماعية.

وقد خلص المؤتمر إلى الإقرار بأهمية خلق مجموعات عمل مشتركة بين ممثلي النقابات ومنظمات المجتمع المدني لمتابعة



## ورشة عمل إقليمية (الأردن، تونس، المغرب) حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي والحوار المجتمعي (عمّان، الأردن - ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع الاتحاد العربي للنقابات، ورشة عمل إقليمية (الأردن، تونس، المغرب) مشتركة بين منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية لمناقشة القيمة المضافة والشروط الأساسية لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوارات المأسسة الأوسع من الحوار الاجتماعي التقليدي، هدفت إلى:

١. تقييم الحوار الاجتماعي في البلدان المعنية بالبرنامج: الأردن، تونس، المغرب.

٢. تقديم اقتراحات حول دعم الحوار الاجتماعي في البلدان المعنية بالبرنامج.

٣. مناقشة مضمون الحوار الاجتماعي وتناوله قضايا أخرى غير العلاقات المهنية، كالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قضايا البيئة، السياسات الضريبية، مساءلة القطاع الخاص، والسياسات التجارية وسياسات الاستثمار، والقطاع غير المهيكل.

٤. تحديد دور المجتمع المدني في الحوار الاجتماعي.

في نهاية اللقاء، تم الخروج ببعض التوصيات التي تعني مشاركة المجتمع المدني والنقابات في الحوار الاجتماعي، وأهمها:

■ الاقرار المبدئي بضرورة التفاعل بين النقابات والمجتمع المدني وتحديد مجالات ونوعية المشاركة في الحوار.

■ التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في البناء الديمقراطي التنموي ومد جسور الثقة والاعتراف المتبادل.

وقد أكد المشاركون في نهاية الورشة على ضرورة التوسع لاحقاً في مناقشة هذه القضايا والتعمق فيها خلال ورشة العمل الإقليمية الثانية بين منظمات المجتمع المدني والنقابات التي ستعقد في السنة الثانية من المشروع (٢٠١٧).



## القسم الثاني:

### برنامج تمثيل الاشخاص السوريين ذوي الاعاقة

كما حرص البرنامج على المطالبة بضمان حقوق كل من الرجال والنساء والأطفال ذوي الاعاقة وتفعيل دور المؤسسات ومنظمات الاشخاص ذوي الاعاقة في الاستجابة لمطالبهم وحقوقهم من خلال تقديم أفضل الخدمات.

وقد أدى البرنامج إلى إنشاء ٧ مجموعات من ذوي الإعاقة، تساهم في تطوير المهارات الفنية والتشبيك للدفاع عن

بين ٢٠١٤ و٢٠١٦، نُفذت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في لبنان برنامج « تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين في صفوف السكان السوريين المتضررين



حقوقهم. كما تم تطوير دليل تتوفر فيه المعلومات عن الخدمات المتوفرة.

من الأزمات»، هدف إلى دعم الحركات التي تظهر في مؤسسات المجتمع المدني والمعنية باللاجئين السوريين ذوي الاعاقة، وعمل على دعم المجموعات الناشئة من اللاجئين السوريين في معرفة حقوقهم كخطوة أساسية والإعراب عنها والمطالبة بالإدماج.





## المحور السادس: متفرقات

### القسم الأول:

#### تعزيز الحوار الاجتماعي في بلدان جنوب المتوسط

<http://www.annd.org/data/item/pdf/446.pdf>



بيان شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية حول إطار الشراكة الأوروبية للهجرة  
في 21 سبتمبر، غرق مركب في البحر المتوسط قبالة سواحل مصر وعلى متنه 600 مهاجر

للأسف، لا يبدو هذا الخبر مفاجئاً في ظل أزمة الهجرة والزوح التي تواجه العالم حالياً. ومن المهم ذكر وقوع هذه الحادثة بعد يومين من انعقاد قمة الأمم المتحدة للزوح والهجرة. بالرغم من عدم تغير أي من البنود المطروحة والإصرار على مبدأ "المسؤولية المشتركة" في مواجهة هذه الأزمة، يشمر فئان الأرواح في الواقع، شكل اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بأن كي مون في إعادة توطين 10 بالمئة من اللاجئين إنشراً إلى أن اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى الذي عقد في 19 سبتمبر إن يكون على قدر التوقعات. كما إنشأت بطاقات الأداء المطورة لمن قبل منظمات المجتمع المدني عن أرجحية نقل إعلان نيويورك الصادر عن الفئان في تنفيذ ما وعد به. ولذلك، نحن في حاجة ماسة لتدخل سريع لترجمة المنطق عليه إلى أفعال ملموسة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة المسؤولية، باعتقاد أنه لم يتم طرح الكثير عن كيفية وضع هذا المبدأ موضع التنفيذ أو تنفيذ التزامات جديدة.

في هذا الصدد، يجب أن نولي انتباهنا لمخاطب الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية مويريني خلال اجتماع قمة الأمم المتحدة للهجرة والزوح، حيث شددت على أن الاتحاد الأوروبي "مبدأ أخيراً" بتجربة الأرواح إلى أفعالاً، كما إنشأت إلى المفارقة الأوروبية الجديدة والأدوات المتبعة لمعالجة الموضوع، تمديداً لإطار الشراكة للهجرة والسياسة الأوروبية للاستثمارات الخارجية.

تدعم شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية موقف الممثل الأعلى بالتشديد على مبدأ الشراكات في معالجة الأزمة، ولكن تعبر عن مخاوفها إزاء المفارقة والأدوات المطروحة.

1- طرح الأولويات ضمن إطار الشراكة للهجرة استناداً إلى المخاوف الأوروبية عوضاً عن اعتماد مقاربة حقوقية. تركز الأولويات على إبعاد اللاجئين من البحر، وزيادة نسبة العائدين، تمكين اللاجئين والمهاجرين من البقاء قرب بلادهم، وعلى المدى البعيد، تقديم الدعم لتنمية البلدان للعمل على الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية. في الواقع، يتواجد 5 مليون نازح سوري في بلدان الجوار الأوروبية منذ حوالي 6 سنوات. ومن الواضح أن هذا الواقع يشكل تحدياً تنموياً لهذه البلدان ولكن يخلق بيئة تؤدي إلى انتهاكات حقوقية للاجئين أيضاً. لذلك، خيار الاتحاد الأوروبي في تمكين اللاجئين من البقاء قرب بلادهم هو ليس فعلاً منفي على مبدأ "تنقسم الاعباء" بل لتحصيل البلدان المجاورة العيب، أننا نترك ان هذه المقاربة تهدف للحد من المخاطر الأمنية التي يتعرض إليها الاتحاد الأوروبي ولكن يجب عليه احترام التزاماته القانونية ضمن إطار القانون الدولي لحقوق

<sup>1</sup> <http://www.smcn.net/sites/default/files/documents/statement-and-scorecard-for-un-summit-for-refugees-amn.pdf>  
<sup>2</sup> <http://www.smcn.net/sites/default/files/documents/statement-and-scorecard-for-un-summit-for-refugees-amn.pdf>  
<sup>3</sup> <https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/10090/moetherini-calls-for-global-compact-to-meet-challenge-of-migration-en>  
[http://europa.eu/rapid/press-release\\_IP-16-2072\\_en.htm](http://europa.eu/rapid/press-release_IP-16-2072_en.htm)

<http://www.annd.org/data/item/pdf/447.pdf>



#### ANND Input for the Public Consultation on Revising the European Consensus on Development

This document includes the input provided by the Arab NGO Network for Development to the Public consultation on revising the European Consensus on Development. The consultation sought views on how development policy, in the context of EU external action as foreseen by the Lisbon Treaty, should respond to the range of landmark 2015 summits and conferences, and also to the rapid changes happening in the world.

<http://www.annd.org/data/item/pdf/442.pdf>



#### Policy position by Arab CSOs during the Advocacy Week to European Institutions 2016

The Call of ANND Delegation to the European Union in shouldering its historical responsibility on cementing a global partnership to create a significant zone of political, social, economic and cultural cooperation

December 22, 2016

<http://www.annd.org/data/item/pdf/444.pdf>



#### Report of the Euro-Arab Civil Society Forum

December 8th, 2016  
Brussels, Belgium

The Civil Society Forum takes place with the collaboration and support of:   
This activity is organized with the financial support of the European Union



## القسم الثاني: التقرير المالي

المشروع: كل المشاريع	العملة: دولار أمريكي	التاريخ: ٢٠١٦/١٢/٣١
----------------------	----------------------	---------------------

الايادات	الشرح	
١٦,٨٦٢-	Cumulative results from previous years	النتائج المدورة من السنوات السابقة
	From Funders	من الداعمين
٢٧,٤٤٢	Bank Watch - 2015 Balance	بنك واتش رصيد - ٢٠١٥
٧١,٩٠٠	Handicap International	المنظمة الدولية للمعوقين
١١٥,٠٤٨	Christian Aid	كريشتن ايد
٥١,٨٢٥	IBON International	منظمة ايون الدولية
٤١,٠٠٠	United Nations Democracy Fund (UNDEF)	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
٥٤,٦٢٥	Individuell Människohjälp - Swedish Development Partner	أي ام - الشريك السويدي للتنمية
١٢٥,٩٩٠	Ford Foundation	فورد فوندايشن
١٣,١٨٣	National Endowment for Democracy (NED)	الصندوق الوطني للديمقراطية
١٦٤,٤٣٧	Norwegian People's Aid (NPA)	المساعدات الشعبية النرويجية
١٣٩,٦٨٩	International Trade Union Confederation (ITUC)	الاتحاد الدولي لنقابات العمال (إيتوك)
١٣٦,٩٦١	Diakonia	دياكونيا
١٧,١٩٠	Civil Society Innovation Initiative (CSII)	مبادرة ابتكار المجتمع المدني
١٣,٠٩٣	CNCD 11.11.11	المركز الوطني للتعاون من أجل التنمية
٢١,٤٠٦	CIVICUS	سيفيكوس
١٠,٥٠٨	Fondation de France	فونداسيون دو فرونس
٣٢,٤٦٠	The International Network for Economic, Social and Cultural Rights (ESCR-Net)	الشبكة الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٣,٩٨٦	Canada Fund for Local Initiatives	صندوق كندا للمبادرات المحلية
٨٥٠	Membership Fees	اشتراكات الاعضاء
٣٩,٠٢٩	Others	مداخل أخرى
١,٠٧٣,٧٥٩	<b>Total</b>	<b>المجموع</b>

المصاريف	الشرح	
١٣٤,٠٣٤	Administrative cost	المصاريف الادارية
٨١,١١٢	Networking	التشبيك
٥٠,٥٠٠	IT & communication	المعلوماتية والاتصال
٥٨٣,٩٥٣	ANND projects and activities for the year 2016	برامج ونشاطات عام ٢٠١٦
٢,٢٤٣	Solidarity	التضامن
٨٥١,٨٤٢	<b>Total</b>	<b>المجموع</b>

٢٢١,٩١٧	Balance	الرصيد
---------	---------	--------



# annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

ANND Annual Report  
Copyright c 2017

Annual Report Designed by  
ZAI Production  
Farah Daajeh  
farah.za@gmail.com



annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية